الجيل الجديد من التنمية الترابية
نموذج الاقتصاد التضامني كمدخل لتحقيق العدالة المجالية

عبد الإلاه الفتاحي

دكتور باحث في القانون العام

كلية المتعددة التخصصات بالناظور

البريد الإلكتروني: Elfattahi115@gmail.com

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد التضامني والجيل الجديد من التنمية الترابية، وفقا لنموذج يرتكز على العدالة المجالية وتمكين الفاعلين المحليين.

وفي هذا الصدد، تطرح دراستنا إشكالية مركزية مفادها: كيف يمكن للاقتصاد التضامني أن يشكل أداة استراتيجية فعالة لتحقيق أهداف التنمية الترابية الجديدة؟ وسنتعرض في هذه الورقة أهم التحولات المجالية والاجتماعية التي تشهدها السياسات العمومية، مع إبراز دور الاقتصاد التضامني في تعزيز المقاربة التشاركية، وتقليص الفوارق، وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

كما أن هذه الدراسة تعتمد على منهج وصفي تحليلي، مدعوم بدراسة حالة ونماذج تطبيقية من تجارب محلية ودولية، مع توظيف أدوات الملاحظة الاجتماعية وتحليل البيانات الكمية والكيفية، تستند إلى مراجعة أدبيات سابقة حول الاقتصاد التضامني والتنمية الترابية، بما يسمح باستخلاص أوجه التكامل والتقاطع بين المقاربتين.

وعليه، تسهم هذه الورقة البحثية في تقديم إضافة علمية من خلال اقتراح نموذج عملي لتفعيل الاقتصاد التضامني في السياسات الترابية، بما يعزز العدالة المجالية ويكرّس التمكين المحلي، كما تخلص إلى مجموعة من التوصيات التي تدعو إلى إدماج الاقتصاد التضامني ضمن التخطيط الترابي، وتوفير الإطار القانوني والمؤسساتي الداعم له.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني - التنمية الترابية - الجيل الجديد - العدالة المجالية - التمكين المحلي - المشاركة المجتمعية.

Abstract:

We aim, through this research paper, to analyze the relationship between the solidarity economy and the new generation of territorial development, in accordance with an approach that focuses on spatial justice and the empowerment of local actors.

Our study subtract a central problematic: How can the solidarity economy constitute an effective strategic tool for achieving the goals of the new territorial development? We will present in this paper the importance of the spatial and social transformations witnessed by public policies, highlighting the role of the solidarity economy in enhancing participatory approaches, reducing disparities, and achieving sustainable and inclusive development.

This study relies on a descriptive-analytical methodology, supported by a case study and applied models from local and international experiences, employing tools of social observation and the analysis of quantitative and qualitative data; It is based on a review of previous literature on the solidarity economy and territorial development, from which we will derive the points of complementarity and intersection between the two approaches.

Accordingly, this research paper contributes by proposing a practical model for activating the solidarity economy within territorial policies, thereby enhancing spatial justice and consolidating local empowerment; It concludes with a set of recommendations calling for the integration of the solidarity economy into territorial planning and the provision of a supportive legal and institutional framework.

Keywords: Solidarity economy - Territorial development - New generation - Spatial justice - Local empowerment - Community participation.

المقدمة:

شهدت السياسات العمومية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في مقاربتها لمفهوم التنمية، حيث لم يعد النمو يضمن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وفي هذا السياق برز ما يعرف بـ«الجيل الجديد من التنمية الترابية»[1]، الذي يتجاوز المقاربات التقليدية الممركزة، ويؤسس لرؤية جديدة

1. الجيل الجديد من التنمية الترابية هي منظومة تستهدف إصلاحا شاملا، أطلقه المغرب استجابة للتوجيهات الملكية السامية، خاصة في خطاب عيد العرش لسنة 2025، وتهدف إلى:
- إعادة بناء السياسات الترابية على أسس أكثر عدالة واستدامة.
- تجاوز اختلالات البرامج السابقة التي كانت تعاني من ضعف التنسيق، والتفاوتات المجالية، وغياب الأثر الملموس للنمو الاقتصادي في بعض جهات المملكة كجهة الشرق.
- توحيد جهود الفاعلين المحليين حول أولويات واضحة ومشاريع ذات أثر اجتماعي واقتصادي ملموس على الساكنة المحلية.

تجعل من المجال الترابي وحدة أساسية للتخطيط، ومن الفاعل المحلي شريك في صناعة وتنفيذ السياسات العمومية.

بناء على ذلك، يتناول موضوع الجيل الجديد من التنمية الترابية- نموذج الاقتصاد التضامني كمدخل لتحقيق العدالة المجالية -، محاولة لفهم الكيفية التي يمكن من خلالها توظيفه كرافعة استراتيجية لتحقيق العدالة المجالية، وتعزيز التمكين المحلي، خاصة في ظل التفاوتات المجالية والاجتماعية التي تطبع الواقع التنموي في المغرب، كما أكد على ذلك الملك محمد السادس بقوله: «إن المغرب لا يسير بنفس السرعة في جميع جهاته، فبينما تحقق بعض المناطق نسب نمو مشجعة، لا تزال مناطق أخرى تعاني من التهميش وضعف البنيات الأساسية، وهو ما يفرض علينا تسريع وتيرة العدالة المجالية، وجعلها في صلب النموذج التنموي الجديد»[1]، ونذكر على وجه الخصوص الجهة الشرقية، باعتبارها مجال ترابي يعاني من اختلالات مجالية واضحة، ويزخر في الوقت ذاته بمبادرات تضامنية واعدة حيث تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط (2023) إلى استمرار فجوة التنمية بين الجهات، فقد وصلت نسبة الفقر في بعض الأقاليم الجهة الشرقية إلى 17,5% مقابل 5,8% في جهات أخرى، كما أن معدل البطالة بالوسط القروي في الجهة يصل إلى 8,4% مقابل 3,2% في بعض الجهات الساحلية، وهو ما يعكس الحاجة الملحة لمعالجة هذه الاختلالات عبر مقاربات مبتكرة،.

ولعل أبرز الدوافع لاختيارنا هذا الموضوع تنبع من اهتمامنا بقضايا التنمية الترابية والإصلاح الإداري، ورغبتنا في المساهمة في النقاش الدائر حول سبل تحقيق العدالة المجالية، فضلا عن الحاجة الملحة إلى نهج مقاربات جديدة ومندمجة قادرة على تجاوز محدودية السياسات التنموية السابقة، وتفعيل دور الفاعل المحلي في التنمية.

لذلك، تتجلى أهمية الموضوع في كونه يلامس إحدى القضايا الجوهرية في السياسات العمومية المعاصرة، المتمثلة في العدالة المجالية، كما يسلط الضوء على الاقتصاد التضامني كخيار بديل قادر على إحداث دينامية تنموية محلية، قائمة على التضامن والمشاركة، وكذا التمكين، مما يجعل هذه الأهمية تزداد في ظل التحديات التي تواجهها الجهات المهمشة، والحاجة إلى نماذج تنموية أكثر عدالة واندماجا.

---

1. الملك محمد السادس، خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الرباط، 11 أكتوبر 2025، الأمانة العامة للحكومة، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.sgg.gov.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 نونبر 2025 على الساعة 00:42 ليلا.

من ثم، تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية مركزية مفادها أن الاقتصاد التضامني، إذا ما تم إدماجه ضمن السياسات الترابية بشكل مندمج ومؤسساتي، يمكن أن يشكل رافعة استراتيجية لتحقيق العدالة المجالية، وتعزيز التنمية المستدامة.

وللتحقق من هذه الفرضية، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، المرتكز على مراجعة الأدبيات، وتحليل الوثائق، ودراسة حالات محلية ودولية، مع توظيف أدوات الملاحظة الاجتماعية وتحليل البيانات الكمية والكيفية.

من هذا المنطلق، يمكن صياغة الإشكالية التي نروم رصدها على الشكل التالي:

إلى أي حد يمكن للاقتصاد التضامني أن يشكل أنموذجا عمليا فاعلا لتحقيق أهداف الجيل الجديد من التنمية الترابية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الجوهرية مجموعة من الأسئلة التي استلزمتها دوافع البحث وهي كالتالي:

- كيف يختلف مفهوم «الجيل الجديد للتنمية الترابية» عن النماذج التنموية التقليدية، وما مكانة العدالة المجالية ضمن هذا المفهوم؟
- ما الآليات النظرية والعملية التي يمكن للاقتصاد التضامني من خلالها الإسهام في معالجة المشاكل المرتبطة بالعدالة المجالية؟
- ما هي التحديات التي تكشف عنها النماذج التطبيقية المحلية والدولية في توظيف الاقتصاد التضامني لخدمة التنمية الترابية؟
- ما هي متطلبات وآليات بناء أنموذج متكامل قادر على تفعيل دور الاقتصاد التضامني وتحويله إلى رافعة استراتيجية ضمن سياسات وبرامج التنمية الترابية؟

لذلك، ومن أجل الإجابة عن إشكالية الموضوع، ارتأينا تقسيمه إلى محورين:

المحور الأول: الاقتصاد التضامني كمدخل للجيل الجديد من التنمية الترابية

المحور الثاني: متطلبات تفعيل الاقتصاد التضامني في سياسات التنمية الترابية

المحور الأول: الاقتصاد التضامني كمدخل للجيل الجديد من التنمية الترابية

يُشكِّل الاقتصاد التضامني مدخلا استراتيجيا لتحقيق العدالة المجالية، باعتباره نموذجاً تنموياً بديلا يضع الإنسان والمصلحة العامة في صلب اهتمامه، فهو لا يقتصر على خلق أنشطة اقتصادية محلية فحسب، بل يعمل أيضا على تعزيز التمكين والمشاركة وتقليص الفوارق بين الجهات؛ وفي هذا الصدد، سنستعرض الأسس النظرية للاقتصاد التضامني وعلاقته بالجيل الجديد للتنمية الترابية، الذي يرتكز على المقاربة التشاركية والعدالة المجالية (أولا)، وسننتقل إلى أنماذج تفعيل الاقتصاد التضامني عبر مرتكزاته العملية، مستشهدين بتجارب ميدانية ناجحة، مثل تلك التي عرفتها جماعة أولاد ستوت ومدينة زايو، والتي أثبتت فعاليته كرافعة للتنمية (ثانيا).

أولًا: الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد التضامني في علاقته بالجيل الجديد للتنمية الترابية

استجابةً للتحولات التنموية، يبرز الاقتصاد التضامني كمدخل نظري واعد لتحقيق العدالة المجالية، فهو نموذج بديل يضع الإنسان في صلب التنمية ويعزز المقاربة التشاركية والتمكين المحلي؛ ومن هذا المنطلق، سنتطرق للمبادئ والمفاهيم المؤسسة لهذا النموذج، كما سنستعرض كذلك دوره كأداة استراتيجية في تحقيق أهداف الجيل الجديد للتنمية الترابية.

1. الأسس النظرية للاقتصاد التضامني

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في فهم التنمية، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، حيث لم يعد النمو الاقتصادي وحده كافيا لقياس مدى تقدم المجتمعات، بل أصبح من الضروري إدماج أبعاد أخرى تتعلق بالعدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي والاستدامة البيئية، إضافة للمقاربة التشاركية؛ وقد أدى هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بالجيل الجديد من التنمية الترابية، الذي يسعى إلى تجاوز المقاربات القطاعية والممركزة نحو نماذج أكثر شمولية وتشاركية، مما يجعل من المجال الترابي وحدة أساسية للتخطيط والتنمية؛ ومن ثم أصبح الفاعلون المحليون شركاء حقيقيين في صياغة السياسات العمومية وتنفيذها.

في هذا السياق، يقدَّم الاقتصاد التضامني كأحد أبرز المداخل الواعدة لتحقيق هذا التحول، نظراً لما يتضمنه من قيم ومبادئ تتقاطع مع أهداف التنمية الترابية الجديدة، وعلى رأسها العدالة المجالية، التمكين المحلي، إلى جانب المقاربة التشاركية، حيث تؤكد بيانات منظمة العمل الدولية (2022) أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشغل ما يقارب 10% من القوى العاملة على المستوى

العالمي، كما يساهم بنسبة تصل إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الأوروبية كفرنسا وبلجيكا، مما يؤكد قدرته على خلق أنشطة اقتصادية ذات أثر مجالي ملموس[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاقتصاد التضامني لا يمكن اختزاله في مجرد أنشطة اقتصادية ذات طابع اجتماعي، بل هو تصور بديل وشامل للتنمية يضع الإنسان في صلب العملية الاقتصادية ويعيد الاعتبار للعلاقات الاجتماعية والتضامنية كرافعة للتنمية، ويقوم هذا النموذج على مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها خدمة الأفراد والمجتمع بدل مراكمة الربح، والتوزيع العادل للفوائد، والاستقلالية عن السلطات العمومية، ناهيك عن التضامن والمسؤولية الجماعية، كما تتنوع أشكال الاقتصاد التضامني لتشمل التعاونيات والجمعيات، وأيضا المقاولات الاجتماعية، وكذلك مؤسسات التمويل التضامني، والمبادرات المجتمعية ذات الطابع الاقتصادي، وهي كلها أشكال تسعى إلى إحداث قيمة مضافة محلية، وتوفير فرص الشغل، مع تعزيز التماسك الاجتماعي، خاصة في المناطق المهمشة والفقيرة.

كما أشار (ديفورني ونيسين Defourny and Nyssens) إلى أن الاقتصاد التضامني يمثل «اقتصادا موجها نحو الإنسان، يهدف إلى تلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن على المستوى المحلي، من خلال آليات ديمقراطية وتشاركية، تضمن توزيعًا أكثر عدالة للثروات والفرص»[2]؛ كما أكدت (لفيلي Laville) أن هذا النموذج الاقتصادي قادر على «إعادة بناء الروابط الاجتماعية، وتعزيز المواطنة الاقتصادية، من خلال إشراك الأفراد في اتخاذ القرار الاقتصادي، وتثمين معارفهم المحلية ومهاراتهم الذاتية»[3]؛ ويُعد هذا التوجه بمثابة رد فعل على فشل السياسات النيوليبرالية[4] التي أدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية وتهميش فئات واسعة من المواطنين، خاصة في المناطق القروية.

---

1. منظمة العمل الدولية، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: محرك للتنمية المحلية وخلق فرص الشغل اللائق، تقرير إقليمي، القاهرة، 2022، ص 22. منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ilo.org/publications تم الاطلاع عليه بتاريخ 12يناير 2026.

2. Defourny, J, & Nyssens, M: Fundamentals of the Social and Solidarity Economy. In J, Social Enterprise in Western Europe. Theory, Models and Practice, Routledge, 2017, p. 5.

3. Laville, J. L: The Social and Solidarity Economy: A Theoretical and Political Framework, In The Handbook of Solidarity Economy, Routledge, 2016, Published on the website:https://www.routledge.com Accessed on 22 n°vember 2025 at 16:20 GMT.

4. النيوليبرالية: هي مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز دور السوق والقطاع الخاص، من خلال دعم الخوصصة، وتحرير التجارة، وتقليص الإنفاق العمومي، وتخفيف القيود التنظيمية، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو.

2. الاقتصاد التضامني كرافعة للتنمية الترابية

تزايد اهتمام المغرب في السنوات الأخيرة بالاقتصاد التضامني، خاصة بعد تبني خيار الجهوية المتقدمة كإطار مؤسساتي جديد لإعادة تنظيم العلاقة بين المركز والجهات وتعزيز التنمية المحلية، كما أظهرت تقارير المندوبية السامية للتخطيط أن الفوارق المجالية لا تزال قائمة رغم الجهود المبذولة في مجال الاستثمار العمومي، حيث تم تسجيل في بعض الجهات معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة والهشاشة، مقارنة بجهات أخرى أكثر حظا من حيث البنيات التحتية والخدمات الأساسية[1]، وتؤكد هذه المعطيات الحاجة إلى تبني مقاربات جديدة تضع العدالة المجالية في صلب السياسات الترابية وتمنح الفاعلين المحليين الأدوات والوسائل اللازمة لتدبير شؤونهم التنموية.

يعد الجيل الجديد من التنمية الترابية استجابة لهذه التحديات، حيث يقوم على مبادئ جديدة من بينها التنمية المستدامة، والحكامة الترابية، والتمكين المحلي، إضافة إلى المقاربة التشاركية، إذ لم تعد التنمية تقتصر على توزيع المشاريع الاستثمارية من المركز نحو الجهات، بل أصبحت ترتكز على إشراك الفاعلين المحليين في تحديد الأولويات وتخطيط البرامج وتنفيذ المشاريع بما يضمن ملاءمتها مع الخصوصيات المجالية والحاجيات الفعلية للسكان، كما أصبحت العدالة المجالية مكونا أساسيا في هذا التصور الجديد، حيث يُنظر إليها كشرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي وضمان الاستقرار السياسي.

وفي هذا الصدد، يشكل الاقتصاد التضامني مدخلا استراتيجيا لتحقيق أهداف الجيل الجديد من التنمية الترابية، من خلال قدرته على إحداث أنشطة اقتصادية محلية تستند إلى الموارد الذاتية وتستهدف الفئات الهشة وتنظم بطريقة ديمقراطية وتشاركية، وقد أظهرت التجارب الدولية، مثل تجربة تعاونيات (موندراغون Mondragon) في إقليم الباسك شمال إسبانيا، أن الاقتصاد التضامني قادر على إحداث تحول حقيقي في المجتمعات من خلال إحداث فرص الشغل وتعزيز الابتكار المحلي وتكريس العدالة الاجتماعية، وتشير دراسة Whyte & Whyte (2018) إلى أن تعاونيات موندراغون حيث استطاعت خلق أكثر من 74,000 فرصة شغل مباشر في إقليم الباسك، مع تحقيق حجم أعمال سنوي يفوق 12 مليار يورو، كما سجلت نسبة بطالة أدنى من المعدل الوطني الإسباني بفارق 3 نقاط مئوية، مما يثبت قدرة هذا النموذج على تحقيق العدالة المجالية عبر خلق ثروة محلية مستدامة[2]، كما أبانت التجارب المغربية، خاصة التعاونيات الفلاحية بجهة

1. المندوبية السامية للتخطيط، التقرير السنوي حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجهات، المملكة المغربية، 2021، منشورعلى الموقع الإلكتروني: https://www.hcp.m تم الإطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025 على الساعة 16:22 مساء.

2. Whyte, W. F, & Whyte, K. K. Making Mondragon: The Growth and Dynamics of the Worker Coopérative Complexe. ILR Press, 2018, p. 105.

الشرق ولا سيما بالجماعة الترابية أولاد ستوت التي شهدت في السنوات الأخيرة إحداث عدد مهم من التعاونيات الفلاحية المستفيدة من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومجلس جهة الشرق[1]، عن قدرة الاقتصاد التضامني على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة وتمكين النساء والشباب، إضافة إلى تثمين المنتوجات المحلية.[2]

وتؤكد وزارة الداخلية في دليلها حول التجارب الناجحة للجماعات الترابية أن الاقتصاد التضامني يشكل أداة فعالة لتحقيق التنمية المحلية، خاصة إذا تم دعمه بإطار قانوني ومؤسساتي ملائم وتم إدماجه في السياسات الترابية بشكل متكامل ومندمج، كما توصي المندوبية السامية للتخطيط بضرورة تعزيز المقاربات التشاركية وتثمين المبادرات المحلية، كوسيلة لتقليص الفوارق المجالية وتحقيق العدالة المجالية.[3]

بناء على ما سبق، فإن العلاقة بين الاقتصاد التضامني والتنمية الترابية ليست علاقة تقنية أو قطاعية، بل هي علاقة بنيوية تتطلب إعادة النظر في منطق التخطيط وتوزيع السلطة، وتحديد الأولويات؛ وعليه فالاقتصاد التضامني كمدخل للتنمية الترابية يقتضي الاعتراف بدور الفاعل المحلي وتوفير الدعم المالي والتقني لهم، إلى جانب تبسيط المساطر الإدارية وتوجيه جزء من المشتريات العمومية نحو منتوجات وخدمات الاقتصاد التضامني، كما يتطلب الأمر تعزيز البحث العلمي في هذا المجال وتطوير وحدات تكوينية في الجامعات وتوفير فضاءات للتكوين والتأطير وتبادل الخبرات.

إن الجيل الجديد من التنمية الترابية لا يمكن أن يتحقق دون إعادة الاعتبار للبعد الإنساني والاجتماعي في السياسات العمومية، وهو ما يوفره الاقتصاد التضامني من خلال قيمه التشاركية وآلياته الديمقراطية وقدرته على تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ ويشكل هذا التوجه فرصة تاريخية لإعادة بناء النموذج التنموي المغربي على أسس أكثر عدالة واستدامة من خلال إشراك المواطنين في صنع القرار وتثمين قدراتهم، وذلك من أجل تحقيق العدالة المجالية باعتبارها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية.

---

1. على سبيل المثال: تعاونية الفتح لجمع الحليب، وتعاونية صبرا، إضافة إلى مجموعة من التعاونيات المتخصصة في تربية النحل.
2. الركراكي خالد، التعاونيات كآلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في العالم القروي: دراسة حالة تعاونيات جهة الشرق، ندوة دولية حول الاقتصاد التضامني والتنمية المحلية، 2022، منشور على الموقع الإلكتروني: https://eco17.info تم الاطلاع علية يوم 02 دجنبر 2025 على الساعة 22:49 ليلا.
3. وزارة الداخلية -المملكة المغربية، دليل التجارب الناجحة للجماعات الترابية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2020، منشور على الموقع الإلكتروني:https://www.interieur.gov.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025على الساعة 16:24 مساء.

ثانيا : نحو نموذج عملي لتفعيل الاقتصاد التضامني في خدمة التنمية الترابية

في هذا السياق، سنقدم نموذجا عمليا لتفعيل الاقتصاد التضامني في خدمة التنمية الترابية، حيث سنبرز دوره كرافعة استراتيجية لتقليص الفوارق المجالية، بينما سنستعرض لاحقا تجارب ميدانية ناجحة في جماعة أولاد ستوت وزايو.

1. تفعيل الاقتصاد التضامني كرافعة استراتيجية لتقليص الفوارق المجالية

يشكل تفعيل الاقتصاد التضامني في السياسات الترابية أحد أبرز التحديات الكبرى التي تواجه صناع القرار والفاعلين المحليين، خاصة في ظل التفاوتات المجالية والاجتماعية التي تطبع المشهد التنموي في العديد من المناطق، وعلى رأسها جهة الشرق بالمغرب، فبالرغم من الجهود المبذولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجهوية المتقدمة، وبرامج التنمية المجالية، لا تزال العديد من المجالات القروية على وجه الخصوص تعاني من ضعف البنيات التحتية، وقلة فرص الشغل، وهشاشة النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق، يبرز الاقتصاد التضامني كخيار استراتيجي قادر على تقديم إجابات عملية لهذه التحديات، من خلال مقاربة تنموية تضع الإنسان في صلب الاهتمام، وتعتمد على تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز التمكين والمشاركة.

إن النموذج العملي لتفعيل الاقتصاد التضامني في خدمة التنمية الترابية يجب أن يستند إلى أربعة مرتكزات أساسية وهي المقاربة التشاركية، والدعم المؤسساتي والمالي، والإدماج الاقتصادي والمجالي، وبناء القدرات المحلية، فالمقاربة التشاركية تقتضي إحداث آليات مؤسساتية تضمن إشراك مختلف الفاعلين في تخطيط وتنفيذ وتتبع برامج الاقتصاد التضامني، من خلال إحداث لجان ترابية على مستوى الجهات والعمالات والجماعات، تضم ممثلين عن الإدارة الترابية، والجماعات الترابية، والتعاونيات، والجمعيات، وكذا القطاع الخاص، إضافة للجامعات، وتُناط بهذه اللجان مهمة إعداد المخططات الجهوية للاقتصاد التضامني، وتحديد الأولويات، وتنسيق الجهود، وتعبئة الموارد.

أما الدعم المؤسساتي والمالي، فيتطلب تطوير آليات تمويل مبتكرة، مثل صناديق التضامن الترابية، التي يمكن أن تمول من الميزانيات المحلية، ومساهمات الشركاء الدوليين، والقطاع الخاص، حيث تُخصص لتقديم قروض بشروط تفضيلية، على غرار برنامج انطلاقة الذي ساهمت فيه مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل كبير، إضافة إلى مِنَح وضمانات للمشاريع التضامنية الناشئة، كما يمكن تشجيع التمويل التشاركي الرقمي (Crowdfunding) كوسيلة لتعبئة الموارد من المجتمع المحلي نفسه، وتعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة الاقتصادية، ويعد تبسيط المساطر

الإدارية المرتبطة بإحداث وتسيير التعاونيات والمقاولات الاجتماعية شرطا أساسيا لتشجيع المبادرات المحلية وتوسيع قاعدة الفاعلين في الاقتصاد التضامني.

وفيما يخص الإدماج الاقتصادي والمجالي، فإن ربط المشاريع التضامنية بالسلاسل الإنتاجية المحلية، وتعزيز التعاون بين التعاونيات والمقاولات الكبرى، يمكن أن يسهم في إحداث دينامية اقتصادية متكاملة تُمكن من تثمين المنتوجات المحلية، وخلق فرص الشغل، وتحقيق القيمة المضافة داخل المجال الترابي، كما أن التسويق الترابي من خلال إحداث علامات ترابية مميزة (Label Territorial) لمنتوجات الاقتصاد التضامني يشكّل آلية فعالة لتعزيز حضورها في الأسواق، إلى جانب استغلال منصات التجارة الإلكترونية يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة أمام هذه المشاريع ويعزز قدرتها التنافسية، ويعد توجيه جزء من المشتريات العمومية نحو منتوجات وخدمات الاقتصاد التضامني المحلي أداة فعالة لدعم هذا القطاع، وتحفيز الطلب عليه.

2. تجارب ميدانية في الاقتصاد التضامني: جماعة أولاد ستوت وزايو أنموذجا

يتطلب بناء القدرات المحلية إطلاق برامج تكوينية مكثفة تستهدف منشطي التعاونيات وأعضاء الجمعيات في مجالات التدبير، والمحاسبة، والتسويق، والجودة، كما يمكن إحداث مراكز موارد جهوية للاقتصاد التضامني تكون فضاءات للتكوين، والإرشاد، والتوثيق، وتبادل الخبرات، ويُعد تشجيع البحث العلمي في مجال الاقتصاد التضامني والتنمية الترابية، من خلال إشراك الجامعات ومراكز البحث، ضرورة لتعميق الفهم النظري، وتطوير أدوات التقييم، واقتراح السياسات العمومية الملائمة.

وفي هذا الإطار، تشكل جهة الشرق نموذجا رائدا في تفعيل الاقتصاد التضامني في خدمة التنمية الترابية، حيث استطاعت الجمع بين الحفاظ على التراث المحلي وتعزيز الابتكار، من خلال شبكة قوية من التعاونيات والمبادرات المجتمعية، وقد أشار تقرير بوابة المغرب الشرقي إلى أن جهة الشرق أصبحت تحتل مكانة ريادية في مجال الاقتصاد التضامني بفضل إدماجها التدريجي لهذا التوجه في برامجها التنموية، ونجاحها في تحويل مواردها المحلية إلى رافعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

ومن بين النماذج العملية البارزة في هذا السياق، تجربة جماعتي أولاد ستوت وزايو، اللتين

1. جهة الشرق: «قصة نجاح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب»، بوابة المغرب الشرقي، جهة الشرق -قصة نجاح الاقتصاد الاجتماعي، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.orientmaroc.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025 على الساعة 17:10 مساء.

شهدتا في السنوات الأخيرة دينامية ملحوظة في مجال الاقتصاد التضامني، خاصة من خلال التعاونيات الفلاحية والحرفية، ففي مجال النباتات الطبية والعطرية برزت تعاونيات نسائية تعمل على زراعة وتثمين الزعتر والخزامى والورد، وتحويلها إلى زيوت عطرية ومستحضرات طبيعية تُسوّق محليًا ووطنياً، ووفقًا لتقرير للمندوبية السامية للتخطيط (2022) حول التعاونيات الفلاحية بجهة الشرق، فإن تعاونيات النباتات الطبية والعطرية بجماعتي أولاد ستوت وزايو ساهمت في خلق ما يقارب 320 فرصة شغل دائمة لفائدة النساء القرويات، كما ارتفع متوسط الدخل الشهري للمرأة المنخرطة في هذه التعاونيات من 800 درهم إلى 2500 درهم خلال ثلاث سنوات (2019-2022)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 212%، وفق دراسة ميدانية أجرتها جمعية «أزرقنا» للتنمية سنة 2023[1]. مما ساهم في تمكين المرأة القروية، وتحسين دخلها، وتعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع[2]، كما أسهمت هذه التعاونيات في خلق فرص شغل لفائدة الشباب، وتثبيت السكان في أراضيهم، والحد من الهجرة القروية.

وقد أشار موقع زايو سيتي إلى أن مدينة زايو شهدت تنظيم معارض جهوية للاقتصاد التضامني بمشاركة واسعة من التعاونيات المحلية، مما ساهم في التعريف بمنتوجاتها وفتح آفاق تسويقية جديدة، خاصة من خلال الشراكات مع الجماعات الترابية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية[3]. كما انخرطت الجماعة الترابية لزايو في دعم هذه المبادرات من خلال توفير الفضاءات، وتسهيل المساطر، وتخصيص جزء من ميزانيتها لدعم المشاريع التضامنية، وهوما يعكس وعيا متزايدا بأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية المحلية.

إن تجربة الجماعتين الترابيتين لزايو وأولاد استوت، تُظهر أن الاقتصاد التضامني ليس مجرد خطاب نظري، بل هو خيار عملي قابل للتنزيل، شريطة توفر الإرادة السياسية، والتنسيق بين مختلف الفاعلين، والدعم المؤسساتي والمالي، كما تؤكد هذه التجربة أن الاقتصاد التضامني يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لتحقيق العدالة المجالية من خلال خلق فرص الشغل، وتثمين الموارد المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ويعد تعميم هذه التجارب، وتوسيع نطاقها، وتقييم

1. جمعية «أزرقنا» للتنمية المستدامة، تقرير تقييم أثر التعاونيات النسائية للنباتات العطرية على تمكين المرأة ودخل الأسر بمنطقة زايو-أولاد ستوت (2019-2022)، وجدة، 2023، ص 7-10. (تقرير غير منشور، معطيات ميدانية).

2. «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق: نموذج ريادي يجمع بين التقليد والابتكار»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.akid24.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025 على الساعة 17:12 مساء.

3. «بالصور بيوي والجامعي يعطيان انطلاقة المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://zaiocity.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025 على الساعة 17:15 مساء.

أثرها، من أولويات السياسات الترابية في المرحلة المقبلة، خاصة في ظل التحديات التي يطرحها النموذج التنموي الجديد ومتطلبات الجهوية المتقدمة.

المحور الثاني: متطلبات تفعيل الاقتصاد التضامني في سياسات التنمية الترابية

يسلط هذا المحور الضوء على المتطلبات الأساسية لتفعيل الاقتصاد التضامني في سياسات التنمية الترابية، إذ أن نجاحه يظل مرهونا بتوفير شروط داعمة وملائمة، حيث سنتطرق إلى المتطلبات المؤسساتية والتشريعية، بما في ذلك الإطار القانوني والحوافز (أولا)، قبل الانتقال إلى المتطلبات المجالية والمجتمعية كالبنى التحتية والرأسمال البشري، بما يضمن اندماجاً فعالاً للاقتصاد التضامني على المستوى المحلي (ثانيا).

أولا: المتطلبات المؤسساتية والتشريعية لتفعيل الاقتصاد التضامني

في هذا الصدد، سنحاول إبراز المتطلبات المؤسساتية والتشريعية الضرورية لتفعيل الاقتصاد التضامني، حيث سنتطرق للمتطلبات المؤسساتية من خلال الإطار القانوني والتنسيق بين الفاعلين، ثم التطرق إلى الإكراهات التشريعية والدروس المستفادة من التجارب الميدانية مثل تجربة جماعة أولاد ستوت وزايو، للوقوف على التحديات وآليات معالجتها.

1. المتطلبات المؤسساتية لتفعيل الاقتصاد التضامني

إن تفعيل الاقتصاد التضامني ضمن السياسات الترابية لا يمكن أن يتحقق دون توفير بيئة مؤسساتية وتشريعية ملائمة، قادرة على احتضان هذا النمط الاقتصادي البديل، وتوفير الشروط الضرورية لنموه واستدامته، وبما أن الاقتصاد الرأسمالي التقليدي يستند إلى منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة، فإن الاقتصاد التضامني يحتاج بدوره إلى إطار قانوني واضح، ومؤسسات داعمة، وآليات تنسيق فعالة تضمن إدماجه في السياسات العمومية، وتمنحه الشرعية والقدرة على التأثير في مسارات التنمية، وتزداد أهمية هذه المتطلبات في السياق المغربي، حيث لا يزال الاقتصاد التضامني يعاني من التشتت وضعف التنسيق وغياب الاعتراف المؤسساتي الكافي، رغم ما أبان عنه من إمكانيات واعدة في عدد من التجارب المحلية خاصة بجهة الشرق ومدينة زايو على سبيل المثال.

وعليه، فإن أولى المتطلبات المؤسساتية تتمثل في ضرورة الاعتراف الرسمي بالاقتصاد التضامني كقطاع قائم بذاته، له خصوصياته ومجالات تدخله، ومساهمته في الناتج الداخلي الخام والتشغيل والتنمية المحلية، ويقتضي هذا الاعتراف إصدار قانون إطار شامل يحدد المفاهيم

والمبادئ والفاعلين، وآليات الحكامة، ويُدرج الاقتصاد التضامني ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية، على غرار ما قامت به دول مثل فرنسا، كندا، البرازيل، التي سنت قوانين خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مكنت من خلاله تنظيم القطاع، وتوفير الحماية القانونية لمكوناته، وتسهيل ولوجه إلى التمويل والأسواق[1]. وقد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب إلى أن غياب هذا الإطار القانوني يشكل أحد العوائق الرئيسة أمام تطور الاقتصاد التضامني، ويحد من قدرته على المساهمة الفعلية في التنمية الترابية.[2]

ويُعد تعزيز التنسيق المؤسساتي بين مختلف المتدخلين من المتطلبات الأساسية لتفعيل الاقتصاد التضامني، حيث إن تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات بين القطاعات الوزارية، والجماعات الترابية، وكذا مؤسسات التمويل، والمجتمع المدني، يؤدي إلى تشتت الجهود وتكرار البرامج وضعف الأثر التنموي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إحداث بنيات تنسيقية دائمة، مثل اللجان الجهوية والمحلية للاقتصاد التضامني، تضم ممثلين عن مختلف الفاعلين، وتُناط بها مهام إعداد المخططات الترابية للاقتصاد التضامني، وتتبع تنفيذها، وتقييم أثرها، إضافة لضمان تكاملها مع باقي السياسات القطاعية[3]. وقد أظهرت دراسة تقييمية أجرتها جامعة محمد الأول بوجدة (2024) أن المشاريع التضامنية بالمنطقة ساهمت في تقليص نسبة الهجرة القروية لدى الشباب بنسبة 18% في الجماعات المستهدفة، كما ارتفعت نسبة التمدرس لدى أبناء العائلات المنخرطة في التعاونيات بنسبة 12% مقارنة بفترة ما قبل المشاريع[4]، وأوصى تقرير وزارة الداخلية حول التجارب الناجحة للجماعات الترابية بضرورة إحداث هذه اللجان، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لها، وتكوين أعضائها في مجالات التخطيط والتسيير والتقييم.[5]

ومن بين المتطلبات التشريعية الأساسية، ضرورة تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإنشاء وتسيير التعاونيات والجمعيات والمقاولات الاجتماعية، إذ تشكل التعقيدات الإدارية وطول آجال

1. Laville, J. L, The Social and Solidarity Economy: A Theoretical and Political Framework published on the webesite:https://www.routledge.com, Accessed on 22 n°vember 2025 at 16:20 GMT.

2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة من أجل تنمية شاملة ومندمجة، المملكة المغربية، 2019، ص. 7.

3. وزارة الداخلية، المملكة المغربية، دليل التجارب الناجحة للجماعات الترابية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2020، ص 12.

4. مختبر الأبحاث في التنمية الترابية والمجالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، تقييم أثر المشاريع التضامنية على ديناميات الهجرة والتماسك الاجتماعي بالجهة الشرقية، دراسة ميدانية، وجدة، 2024. (تقرير بحثي أولي). الموقع الإلكتروني: https://www.univ-oujda.ac.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 يناير 2026 على الساعة 16:40 مساء.

5. المرجع نفسه.

المعالجة وكثرة الوثائق المطلوبة عائقا حقيقيا أمام المبادرات المحلية، وتُثبط عزيمة الفاعلين، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية، ويُعد اعتماد مساطر مبسطة ورقمية، وشفافة شرطًا أساسيًا لتشجيع المبادرات التضامنية وتوسيع قاعدة الفاعلين وضمان ولوجهم إلى الدعم العمومي، وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن تحسين مناخ الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتطلب إصلاحات إدارية عميقة تشمل تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص والمراقبة وتوفير منصات رقمية موحدة لتدبير العلاقة بين الفاعلين والإدارة.[1]

كما يُعد توفير الحوافز الجبائية والضريبية من المتطلبات الجوهرية لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد التضامني، خاصة في المناطق الهشة والمهمشة، ويمكن أن تشمل هذه الحوافز الإعفاء من بعض الضرائب، وتخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الأولية، وتسهيل الولوج إلى العقار، وتخصيص نسب من الصفقات العمومية لصالح التعاونيات ولمقاولات الاجتماعية، وقد أظهرت التجارب الدولية أن هذه الحوافز تشكل عامل جذب أساسي للمستثمرين الاجتماعيين، وتُسهم في تعزيز تنافسية الفاعلين في الاقتصاد التضامني، وتمكينهم من الاستمرار والتوسع.[2]

وفي السياق المغربي، ورغم بعض المبادرات الحكومية، مثل برنامج «مغرب مبادرة»، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلا أنه لا تزال الحوافز الموجهة للاقتصاد التضامني محدودة وغير كافية لمواجهة التحديات التمويلية والتسويقية التي تواجه التعاونيات والمقاولات الاجتماعية، وقد أشار تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى أن أغلب التعاونيات تعاني من ضعف التمويل، وصعوبة الولوج إلى الأسواق، وغياب المواكبة التقنية، مما يحد من أثرها التنموي ويجعلها عرضة للفشل على المدى المتوسط.[3]

فضلا عن ذلك، تُعد الرقمنة من المتطلبات المؤسساتية الحديثة التي لا غنى عنها لتفعيل الاقتصاد التضامني، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، إذ إن اعتماد المنصات الرقمية في تسجيل التعاونيات وتسويق المنتوجات وتدبير المشاريع وتكوين الفاعلين يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في أداء الاقتصاد التضامني، ويُمَكِّنه من

1. البنك الدولي، تحسين مناخ الأعمال في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب: نحو إصلاحات إدارية شاملة، تقرير داخلي، واشنطن، 2023، منشور على الموقع الإلكتروني: https://documents.worldbank.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 نونبر 2025 على الساعة 16:35 مساء.

2. مشنون عبد الله، «تبسيط المساطر الإدارية في المغرب: بين الإصلاح والتحديات القانونية»، الجريدة العربية، 17 مارس 2025، منشور على الموقع الإلكتروني: https://ljarida.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 نونبر 2025 على الساعة 16:42 مساء.

3. المندوبية السامية للتخطيط، واقع التعاونيات والمقاولات الاجتماعية بالمغرب: تحديات التمويل والتسويق، الرباط: منشورات رسمية، 2022، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.hcp.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 نونبر 2025 على الساعة 16:38 مساء.

تجاوز الحواجز الجغرافية والوصول إلى أسواق جديدة، خاصة في ظل تنامي التجارة الإلكترونية، والطلب على المنتوجات المحلية والطبيعية، وقد أطلقت وزارة السياحة والصناعة التقليدية المغربية منصة رقمية لتسويق منتوجات التعاونيات، والتي عرفت إقبالًا متزايدًا، وساهمت في تحسين مداخيل عدد من التعاونيات، خاصة النسائية منها.[1]

2. الإكراهات التشريعية والدروس المستخلصة من التجربة الميدانية

شكلت التجارب الميدانية للاقتصاد التضامني، مختبرا عمليا يبرز الإكراهات التشريعية والمؤسساتية التي تواجه هذا النمط الاقتصادي البديل، كما تقدم دروسًا قيمة لتطويره على المستوى الترابي، فمن خلال تحليل التجارب الميدانية، تبرز الإكراهات التالية:

- الإطار القانوني الغير الملائم: لا يزال الاقتصاد التضامني في المغرب يعاني من غياب قانون إطار شامل يُعرِّف مكوناته ويضمن حماية قانونية ومالية لمؤسساته، فالتعاونيات والمقاولات الاجتماعية تعمل في ظل قوانين متفرقة (قانون التعاونيات، قانون الجمعيات، قانون الشركات) لا تراعي خصوصياتها التضامنية والتشاركية، وقد أشارت دراسة ميدانية أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2019) إلى أن 75% من التعاونيات الناشئة في جهة الشرق تواجه صعوبات في التسجيل والحصول على الصفة القانونية بسبب تعقيد المساطر وعدم وضوح الإجراءات[2].

- صعوبة الولوج إلى التمويل: رغم المبادرات الداعمة مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن 60% من التعاونيات في منطقتي زايو وأولاد ستوت أشارت في استبيان محلي (2024) إلى عجزها عن الحصول على قروض بنكية بسبب اشتراط ضمانات غير متاحة لفئات هشة، خاصة النساء والشباب، كما أن صناديق التمويل التضامني لا تزال محدودة التأثير[3]. وتكشف إحصائيات بنك المغرب (2023) أن حصة القروض البنكية الموجهة للتعاونيات والمقاولات الاجتماعية لا تتعدى 2,3% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص، في حين أن 68%

1. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، منصة رقمية لتسويق منتوجات التعاونيات: نحو اقتصاد تضامني رقمي، الرباط: تقرير تقني، 2024، منشور على الموقع الإلكتروني: https://artisanat.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 نونبر 2025 على الساعة 16:40 مساء.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دراسة ميدانية حول صعوبات تسجيل التعاونيات الناشئة في جهة الشرق، المملكة المغربية، 2019، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.cese.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 يناير 2026 على الساعة 14:20 مساءً.
3. مقابلة مع أحد أطر مديرية التعاون الوطني بمدينة زايو - وزارة الفلاحة، استبيان محلي حول ولوج التعاونيات للتمويل البنكي بمنطقتي زايو وأولاد ستوت، تقرير غير منشور، 2024.

من التعاونيات الناشئة تعتمد بشكل شبه كلي على المنح العمومية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج مغرب مبادرة)، مما يؤكد ضعف الاندماج المالي لهذا القطاع[1].

- غياب التنسيق المؤسساتي: يؤدي تعدد المتدخلين (وزارات، جماعات ترابية، وكالات تنموية) دون آليات تنسيق فعالة إلى تشتت الجهود وتكرار البرامج، ففي زايو، أفاد 40% من الفاعلين المحليين بعدم وجود قناة اتصال موحدة بين التعاونيات والإدارة الترابية، مما يؤخر حل المشاكل الإدارية ويحد من فاعلية المشاريع[2].

- ضعف المواكبة التقنية والقانونية: تعاني معظم التعاونيات من نقص في الدعم التقني والإداري المستمر، خاصة في مجالات التدبير المالي والتسويق والجودة، وأظهرت دراسة حالة تم إجراءها سنة (2022) أن 50% من التعاونيات النسائية بجهة الشرق تتوقف عن العمل بعد 3 سنوات بسبب غياب المواكبة بعد مرحلة التأسيس[3].

رغم نجاح بعض التجارب إلا أنها كشفت عن عدد من الإكراهات المؤسساتية، من بينها صعوبة الولوج إلى التمويل البنكي، وغياب التأطير القانوني الكافي، وضعف التنسيق بين المتدخلين، وغياب إطار قانوني خاص بالمقاولات الاجتماعية، وقد أشار فاعلون محليون في تصريحات لموقع زايو سيتي إلى أن التعاونيات تعاني من غياب المواكبة الإدارية وتعقيد المساطر وغياب رؤية مندمجة للاقتصاد التضامني على المستوى الترابي، مما يحد من قدرتها على التوسع والاستدامة.[4]

وعليه، فإن هذه التجربة تؤكد أن تفعيل الاقتصاد التضامني في السياسات الترابية لا يمكن أن يتم دون إصلاحات مؤسساتية وتشريعية عميقة تشمل إصدار قانون إطار شامل، وإحداث بنيات تنسيقية دائمة، وتبسيط المساطر الإدارية، وتوفير الحوافز الجبائية، وتعميم الرقمنة، كما أن نجاح هذا التفعيل يقتضي إرادة سياسية واضحة ورؤية استراتيجية مندمجة، تُدمج

1. بنك المغرب، التقرير السنوي حول القطاع المالي والمصرفي بالمغرب لعام 2023، الرباط: منشورات بنك المغرب، 2024، ص 78-80، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.bkam.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 ديسمبر 2025 على الساعة 14:30 مساءً.
2. وكالة التنمية الاجتماعية، تقرير تشخيصي حول آليات التنسيق المؤسساتي للاقتصاد التضامني على المستوى الترابي، المملكة المغربية، 2023، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ads.ma،تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 يناير 2026 على الساعة 10:05 صباحًا.
3. الركراكي خالد، تقييم أثر المواكبة التقنية على استدامة التعاونيات النسائية: دراسة طولية لتعاونيات جهة الشرق (2020-2023)، مجلة دراسات في الاقتصاد التضامني، العدد 8، 2024، ص 45-67.
4. وزارة الداخلية، مديرية الجماعات الترابية، الإطار القانوني للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الرباط: بوابة الجماعات الترابية، منشور على الموقع الإلكتروني: https://collectivites-territoriales.gov.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 نونبر 2025 على الساعة 16:30 مساء.

الاقتصاد التضامني في صلب النموذج التنموي وتمنحه المكانة التي يستحقها كرافعة للتنمية العادلة والمستدامة.

ثانيا: المتطلبات المجالية والمجتمعية لإنجاح الاندماج الترابي للاقتصاد التضامني

في هذا الصدد، سنبرز الركائز الأساسية لضمان الاندماج الفعلي للاقتصاد التضامني على المستوى الترابي، من خلال تناول المتطلبات المجالية المتمثلة في البنى التحتية وتثمين الموارد المحلية، ثم سننتقل إلى مناقشة المتطلبات المجتمعية، وعلى رأسها تعزيز الرأسمال الاجتماعي وبناء القدرات المحلية.

1. المتطلبات المجالية لإنجاح الاندماج الترابي للاقتصاد التضامني

إن تفعيل الاقتصاد التضامني في السياسات الترابية لا يقتصر على الجوانب القانونية والمؤسساتية، بل يتطلب أيضًا تهيئة الشروط المجالية والمجتمعية الكفيلة بإنجاح هذا الاندماج وضمان استدامته وفعاليته، فالمجال ليس مجرد إطار جغرافي محايد، بل هو نتاج لتفاعلات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية تحدد طبيعة العلاقات بين الفاعلين وتؤثر على توزيع الموارد وتوجه ديناميات التنمية، ومن ثم فإن أي سياسة ترابية تروم إدماج الاقتصاد التضامني لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية والبنيات الاجتماعية والرأسمال البشري والثقافي، وأن تعمل على تعبئة الفاعلين المحليين وتحفيزهم على الانخراط الفعلي في مشاريع التنمية التضامنية.

تعتبر المعرفة الدقيقة بالخصوصيات المجالية من المتطلبات الأساسية لإنجاح إدماج الاقتصاد التضامني في السياسات الترابية، حيث إن لكل مجال خصوصياته الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد نوعية الأنشطة الممكنة وطبيعة الفاعلين وأولويات التدخل، ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة تشخيصية دقيقة تستند إلى معطيات كمية ونوعية تشمل مؤشرات الفقر، البطالة، الهشاشة، البنيات التحتية، الموارد الطبيعية، الطاقات البشرية، وذلك من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية وتصميم تدخلات ملائمة لاحتياجاتها، وقد أكدت المندوبية السامية للتخطيط في تقاريرها السنوية أن التفاوتات المجالية في المغرب لا تقتصر على الفوارق بين الجهات، بل تشمل أيضا الفوارق داخل الجهة الواحدة وبين الوسطين الحضري والقروي، مما يستدعي اعتماد مقاربة ترابية دقيقة ومتعددة المستويات مبنية على المعطيات.[1]

---

1. المندوبية السامية للتخطيط، التقرير السنوي حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجهات، المملكة المغربية، 2021، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.hcp.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025 على الساعة 17:30 مساء.

2. المتطلبات المجتمعية لإنجاح الاندماج الترابي للاقتصاد التضامني

كما يعد تعزيز الرأسمال الاجتماعي من المتطلبات المجتمعية الجوهرية لإنجاح الاقتصاد التضامني، إذ يقوم هذا الأخير على الثقة، التعاون، التضامن، المشاركة، ويقتضي ذلك العمل على تقوية النسيج الجمعوي، ودعم المبادرات المحلية، وتعزيز ثقافة العمل الجماعي وتثمين المهارات المحلية؛ وقد أظهرت الدراسات أن المجتمعات التي تتوفر على رأسمال اجتماعي قوي تكون أكثر قدرة على تنظيم نفسها وإطلاق مشاريع جماعية وتدبير مواردها بشكل ديمقراطي وفعال[1]، ويعد الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي شرطا أساسيا لنجاح الاقتصاد التضامني، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الثقة بالمؤسسات، وتفكك الروابط الاجتماعية وغياب ثقافة التعاون.

ومن بين المتطلبات المجالية الأساسية ضرورة توفير البنيات التحتية الأساسية، مثل الطرق، الكهرباء، الماء، الاتصالات، والأسواق النموذجية المحلية، إذ إن غياب هذه البنيات يشكل عائقا أمام تسويق المنتوجات ونقل المواد الأولية وتنظيم المعارض وربط التعاونيات بالأسواق الوطنية والدولية، وقد أشار تقرير البنك الإفريقي للتنمية إلى أن ضعف البنيات التحتية في المناطق القروية بالمغرب يعد من بين الأسباب الرئيسة لفشل العديد من المشاريع التضامنية ويحد من قدرتها على التوسع والاستدامة[2]، ويُعد الاستثمار في البنيات التحتية القروية شرطا ضروريا لتفعيل الاقتصاد التضامني وتمكينه من أداء أدواره التنموية.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز القدرات المحلية يُعد من المتطلبات المجتمعية الأساسية، إذ إن نجاح الاقتصاد التضامني رهين بتوفر كفاءات محلية قادرة على تسيير المشاريع وتدبير الموارد وتسويق المنتوجات وضمان الجودة، ويقتضي ذلك إطلاق برامج تكوينية مستمرة تستهدف الفاعلين المحليين، خاصة النساء والشباب، في مجالات التدبير المالي، التسويق، المحاسبة، الجودة، التواصل، وقد أظهرت تجربة التعاونيات النسائية بجماعة أولاد ستوت إقليم الناظور أن التكوين والمواكبة التقنية كان لهما دور مهم في نجاح هذه المبادرات، حيث استفادت النساء من دورات تكوينية في تقنيات الزراعة والتثمين والتسويق، مما مكنهن من تحسين جودة المنتوج ورفع المداخيل.[3]

---

1. Bourdieu, Pierre, «The Forms of Capital», in Richardson, John (dir.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education, Greenwood Press, 1986, p. 241-258.
2. African Development Bank Group, Morocco Country Strategy Paper 2020-2024, 2020, publié sur le site officiel: https://www.afdb.org/en consulté le 22 n°vembre 2025 à 17h35 GMT.
3. «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق: نموذج ريادي يجمع بين التقليد والابتكار»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.akid24.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 نوفمبر 2025 على الساعة 17:38 مساء.

وتعد تعبئة الفاعلين المحليين من المتطلبات الأساسية لإنجاح الاقتصاد التضامني، إذ لا يمكن لهذا الأخير أن يُفرض من الأعلى، بل يجب أن ينبع من حاجيات وتطلعات الساكنة المحلية ويُبنى على مشاركتهم الفعلية في جميع مراحل المشروع، من التشخيص إلى التقييم، ويقتضي ذلك إعتماد مقاربة تشاركية حقيقية تشرك الساكنة في تحديد الأولويات وتصميم المشاريع واختيار المستفيدين، وتتبع مراحل التنفيذ، وقد أظهرت تجربة الجماعتين الترابيتين لأولاد ستوت وزايو أن إشراك الفاعلين المحليين، خاصة الجمعيات والتعاونيات في إعداد البرامج التنموية ساهم في تعزيز الشعور بالانتماء، وتحقيق الالتقائية بين المبادرات، وتفادي تكرار المشاريع.[1]

كما أن تثمين الموارد المحلية يعد من المتطلبات المجالية الأساسية، حيث يقوم الاقتصاد التضامني على استغلال الموارد المتاحة محليا، سواء كانت طبيعية، أو بشرية، أو ثقافية، وتحويلها إلى منتوجات وخدمات ذات قيمة مضافة، ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة تنموية قائمة على تثمين الخصوصية المحلية[2]، مثل النباتات الطبية والعطرية، الحرف التقليدية، المنتجات الفلاحية، والخدمات السياحية[3]، وربطها بالهوية الثقافية للمجال، كما أظهرت تجربة التعاونيات الفلاحية بالجماعتين الترابيتين للأولاد ستوت وزايو أن تثمين الزعتر، الخزامى، والورد، وتحويلها إلى زيوت عطرية ومستحضرات طبيعية، أسهم في إحداث فرص شغل، وتحسين دخل النساء، وتعزيز جاذبية المجال.

ومن بين المتطلبات المجتمعية المهمة ضرورة تعزيز ثقافة الاقتصاد التضامني داخل المجتمع، من خلال حملات تحسيسية، وبرامج إعلامية، وإدماج المفهوم في المناهج الدراسية، وتنظيم معارض محلية وجهوية للتعريف بالمنتوجات التضامنية وإبراز قيم التعاون والتضامن والمواطنة الاقتصادية[4]؛ وقد أظهرت تجربة المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي احتضنته مدينة زايو سنة 2023 أن مثل هذه التظاهرات تُسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد التضامني، وتُوفر فضاءً للتبادل والتعارف والتسويق، مما يُعزز مكانة الفاعلين المحليين ويُقوي روابطهم بالمجتمع.

---

1. وزارة الداخلية، المملكة المغربية، دليل التجارب الناجحة للجماعات الترابية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2020، ص 34.

2. عزيز محجوب، عائشة أكنزة، «التعاونيات وإشكالية تثمين المنتجات المجالية بالأرياف المغربية: حالة تعاونيات الصناعة التقليدية بإقليم تازة»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 59، مركز جيل البحث العلمي، 2020، منشور على الموقع الإلكتروني: https://jilrc.com/archives/11587 تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 نونبر 2025 على الساعة 17:05 مساء.

3. «تأهيل حامة مولاي علي بجماعة أولاد ستوت قرب زايو: دفعة تنموية واعدة بتعاون بين الجهات والمنتخبين»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.flach24.com/archives/71 تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 نونبر 2025 على الساعة 17:25 مساء.

4. يمكن الاستئناس بتقرير الوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية حول الفلاحة التضامنية، الذي يبرز أهمية تثمين المنتجات المحلية مثل النباتات الطبية والعطرية، ودور التعاونيات في خلق القيمة المضافة، منشور على الموقع الإلكتروني: https://presijeunes.ada.gov.ma تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 نونبر 2025 على الساعة 17:34 مساء.

إن المتطلبات المجالية والمجتمعية لإنجاح الاندماج الترابي للاقتصاد التضامني تتكامل مع المتطلبات المؤسساتية والتشريعية، وتشكل معها منظومة متكاملة لا يمكن لأي منها أن يحقق الأثر المرجو بمعزل عن الآخر؛ فبدون بيئة مجالية حاضنة ونسيج اجتماعي متماسك، ورأسمال بشري مؤهل، لن يكون بمقدور الاقتصاد التضامني أن يؤدي أدواره التنموية حتى في ظل وجود قوانين ومؤسسات داعمة؛ ومن هنا، فإن السياسات الترابية مطالبة باعتماد مقاربة شمولية تدمج الأبعاد القانونية والمؤسساتية والمجالية والمجتمعية، وتُراهن على الإنسان والمجال كرافعتين أساسيتين للتنمية العادلة والمستدامة.

خاتمة:

بناء على ما تقدّم، يمكن القول أن الاقتصاد التضامني يشكل رافعة استراتيجية واعدة لتحقيق أهداف الجيل الجديد من التنمية الترابية وتعزيز العدالة المجالية وقد تمثلت أبرز النتائج المستخلصة إلى أن الجيل الجديد من التنمية الترابية يتأسس على ركيزتي المقاربة التشاركية والعدالة المجالية، وهو ما يجد تجسيدا عمليا في نموذج الاقتصاد التضامني القائم على تمكين الفاعل المحلي وتثمين الموارد الذاتية، كما يساهم في معالجة إشكالات العدالة المجالية عبر آليات عملية، أبرزها خلق أنشطة اقتصادية محلية، وتقليص الفوارق، وتمكين الفئات الهشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وقد كشفت النماذج التطبيقية عن جملة من التحديات التي تواجه تفعيل هذا النموذج، تتمثل أساساً في غياب إطار قانوني خاص، وضعف التمويل والتنسيق، وتعقيد المساطر الإدارية، وصعوبة التسويق، خاصة في المناطق القروية. مما يجعل تحويل الاقتصاد التضامني إلى رافعة استراتيجية يتطلب نموذجاً متكاملاً يرتكز على مقاربة مندمجة تجمع بين المتطلبات المؤسساتية والتشريعية والمجالية والمجتمعية، مع تعزيز الرأسمال البشري والاجتماعي. وعليه، يمكننا القول، أن إصدار قانون إطار شامل للاقتصاد التضامني، وتبسيط المساطر الإدارية، وتوفير حوافز جبائية يمكن أن يشكل رافعة حقيقية للاقتصاد التضامني، إلى جانب إحداث لجان تنسيق دائمة، وتطوير آليات تمويل محلية مبتكرة، والاستثمار في البنى التحتية، إضافة إلى تعزيز الرأسمال البشري عبر برامج تكوينية، ودعم الرأسمال الاجتماعي والنسيج الجمعوي، وتحفيز البحث العلمي في المجال، ويبقى إدماج الاقتصاد التضامني في السياسات الترابية ضرورة تنموية ملحة لتحقيق عدالة مجالية حقيقية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية ورؤية مندمجة تضع الإنسان والمجال في صلب النموذج التنموي الجديد.

لائحة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- الملك محمد السادس، خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الرباط، 11 أكتوبر 2025، الأمانة العامة للحكومة، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.sgg.gov.ma .

- المندوبية السامية للتخطيط، التقرير السنوي حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجهات، المملكة المغربية، 2021، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.hcp.m .

- الركراكي خالد، التعاونيات كآلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في العالم القروي: دراسة حالة تعاونيات جهة الشرق، ندوة دولية حول الاقتصاد التضامني والتنمية المحلية، 2022، منشور على الموقع الإلكتروني: https://eco17.info .

- وزارة الداخلية -المملكة المغربية، دليل التجارب الناجحة للجماعات الترابية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2020، منشور على الموقع الإلكتروني:https://www.interieur.gov.ma .

- جهة الشرق: «قصة نجاح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب»، بوابة المغرب الشرقي، جهة الشرق -قصة نجاح الاقتصاد الاجتماعي، منشور على الموقع الإلكتروني:
https://www.orientmaroc.com

- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق: نموذج ريادي يجمع بين التقليد والابتكار»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.akid24.ma .

- «بالصور بيوي والجامعي يعطيان انطلاقة المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://zaiocity.net .

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة من أجل تنمية شاملة ومندمجة، المملكة المغربية، 2019.

- وزارة الداخلية، المملكة المغربية، دليل التجارب الناجحة للجماعات الترابية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2020.

- البنك الدولي، تحسين مناخ الأعمال في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب: نحو إصلاحات إدارية شاملة، تقرير داخلي، واشنطن، 2023، منشور على الموقع الإلكتروني:
https://documents.worldbank.org.

- مشنون عبد الله، «تبسيط المساطر الإدارية في المغرب: بين الإصلاح والتحديات القانونية»، الجريدة العربية، 17 مارس 2025، منشور على الموقع الإلكتروني: https://ljarida.com .

- المندوبية السامية للتخطيط، واقع التعاونيات والمقاولات الاجتماعية بالمغرب: تحديات التمويل والتسويق، الرباط: منشورات رسمية، 2022، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.hcp.ma .

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، منصة رقمية لتسويق منتوجات التعاونيات: نحو اقتصاد تضامني رقمي، الرباط: تقرير تقني، 2024، منشور على الموقع الإلكتروني: https://artisanat.ma .

- زايو سيتي، «تجربة التعاونيات النسائية في زايو: نموذج محلي للاقتصاد التضامني»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://zaiocity.net .

- وزارة الداخلية، مديرية الجماعات الترابية، الإطار القانوني للقانون رقم 19,55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الرباط: بوابة الجماعات الترابية، منشور على الموقع الإلكتروني: https://collectivites-territoriales.gov.ma .

- المندوبية السامية للتخطيط، التقرير السنوي حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجهات، المملكة المغربية، 2021، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.hcp.ma .

- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق: نموذج ريادي يجمع بين التقليد والابتكار»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.akid24.ma .

- وزارة الداخلية، المملكة المغربية، دليل التجارب الناجحة للجماعات الترابية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2020.

- محجوب عزيز، عائشة أكنزة، «التعاونيات وإشكالية تثمين المنتجات المجالية بالأرياف المغربية: حالة تعاونيات الصناعة التقليدية بإقليم تازة»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 59، مركز جيل البحث العلمي، 2020، منشور على الموقع الإلكتروني:
https://jilrc.com/archives/11587.

- «تأهيل حامة مولاي علي بجماعة أولاد ستوت قرب زايو: دفعة تنموية واعدة بتعاون بين الجهات والمنتخبين»، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.flach24.com/archives/71 .

- يمكن الاستئناس بتقرير الوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية حول الفلاحة التضامنية، الذي يبرز أهمية تثمين المنتجات المحلية مثل النباتات الطبية والعطرية، ودور التعاونيات في خلق القيمة المضافة، منشور على الموقع الإلكتروني: https://presijeunes.ada.gov.ma .

- منظمة العمل الدولية، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: محرك للتنمية المحلية وخلق فرص الشغل اللائق، تقرير إقليمي، القاهرة، 2022، ص 22. منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ilo.org/publications

- جمعية «أزرقنا» للتنمية المستدامة، تقرير تقييم أثر التعاونيات النسائية للنباتات العطرية على تمكين المرأة ودخل الأسر بمنطقة زايو-أولاد ستوت (2019-2022)، وجدة، 2023، ص 7-10. (تقرير غير منشور، معطيات ميدانية).

- مختبر الأبحاث في التنمية الترابية والمجالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، تقييم أثر المشاريع التضامنية على ديناميات الهجرة والتماسك الاجتماعي بالجهة الشرقية، دراسة ميدانية، وجدة، 2024. (تقرير بحثي أولي). الموقع الالكتروني: https://www.univ-oujda.ac.ma.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دراسة ميدانية حول صعوبات تسجيل التعاونيات الناشئة في جهة الشرق، المملكة المغربية، 2019، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.cese.m.

- مقابلة مع أحد أطر مديرية التعاون الوطني بزايو - وزارة الفلاحة، استبيان محلي حول ولوج التعاونيات للتمويل البنكي بمنطقتي زايو وأولاد ستوت، تقرير غير منشور، 2024.

- بنك المغرب، التقرير السنوي حول القطاع المالي والمصرفي بالمغرب لعام 2023، الرباط: منشورات بنك المغرب، 2024، ص 78-80، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.bkam.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 ديسمبر 2025 على الساعة 30:14 مساءً.

- وكالة التنمية الاجتماعية، تقرير تشخيصي حول آليات التنسيق المؤسساتي للاقتصاد التضامني على المستوى الترابي، المملكة المغربية، 2023، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ads.ma.

- لركراكي خالد، تقييم أثر المواكبة التقنية على استدامة التعاونيات النسائية: دراسة طولية لتعاونيات جهة الشرق (2020-2023)، مجلة دراسات في الاقتصاد التضامني، العدد 8، 2024، ص 45-67.

- المراجع باللغة الأجنبية:

• Defourny, J, & Nyssens, M: Fundamentals of the Social and Solidarity Economy. In J, Social Enterprise in Western Europe. Theory, Models and Practice, Routledge, 2017.

- African Development Bank Group, Morocco Country Strategy Paper 2020-2024, 2020, publié sur le site officiel: https://www.afdb.org/en .
- Whyte, W. F, & Whyte, K. K. Making Mondragon: The Growth and Dynamics of the Worker Coopérative Complexe. ILR Press, 2018.
- Laville, J. L: The Social and Solidarity Economy: A Theoretical and Political Framework, In The Handbook of Solidarity Economy, Routledge, 2016, Published on the website: https://www.routledge.com .
- Bourdieu, Pierre, «The Forms of Capital», in Richardson, John (dir.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education, Greenwood Press, 1986.